بلدية الرمثا تعلن عن مناقصة عامة لتوريد وتركيب 350 مصباحا للإنارة العامة في شارع الملك فيصل

(الخبر: أحمد الزعبي)

الرمثا – أعلنت بلدية الرمثا عن طرح مناقصة عامة لتوريد وتركيب 350 مصباحا للإنارة العامة في شارع الملك فيصل وشارع الأمير حسن، بهدف استبدال المصابيح القديمة التي تعمل بالصوديوم بمصابيح حديثة موفرة للطاقة.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل الخطيب إن المشروع يأتي ضمن خطة لتحسين الإضاءة في المناطق التجارية، مشيرا إلى أن المصابيح الجديدة تستهلك 40% أقل من الكهرباء مقارنة بالمصابيح الحالية.

وأضاف أن البلدية وقعت اتفاقية مع إحدى الشركات المحلية لتركيب 120 مصباحا على نفقتها الخاصة، على أن يتم تسديد باقي التكلفة على ثلاث سنوات.

وتشمل المناقصة أعمال الحفر وتمديد الأسلاك وتركيب الأعمدة الجديدة في المواقع المحددة، على أن تنجز خلال 90 يوما من تاريخ توقيع العقد.

وأكد الخطيب أن البلدية ستعتمد معايير صارمة في اختيار المقاولين، وأن أي شركة تتأخر عن الموعد المحدد ستتعرض لغرامات مالية.

وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة أوسع لتطوير البنية التحتية في وسط المدينة، حيث من المقرر أن تبدأ أعمال رصف الشارع نفسه في شهر نيسان المقبل.

مجلس بلدية الرمثا يقر موازنة 2021 بعجز 9.7 مليون دينار

(الخبر: أحمد الزعبي)

الرمثا – صادق مجلس بلدية الرمثا في جلسة عقدها مساء أمس الاثنين على موازنة البلدية للعام المالي 2021، والتي بلغت قيمتها الإجمالية 34 مليون دينار، بعجز مقداره 6.97 ملايين دينار. وصوت لصالح الموازنة 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع 4 أعضاء عن التصويت.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل الخطيب في كلمة له خلال الجلسة إن العجز المرتفع «ليس نتيجة سوء إدارة، بل انعكاس مباشر لتراجع الإيرادات وارتفاع النفقات الإلزامية»، مشيرا إلى أن البلدية خسرت ما يقارب 2.1 مليون دينار من إيراداتها خلال العام الماضي بسبب جائحة كورونا وتداعياتها على الحركة التجارية.

وأضاف أن النفقات الرأسمالية وحدها تشكل 9.27 ملايين دينار من إجمالي الموازنة، وأن معظمها مخصص لمشاريع البنية التحتية وشبكات الصرف الصحي، مؤكدا أن البلدية «لا تستطيع أن تترك الشوارع تغرق في الشتاء فقط لأن الميزانية لا تحتمل».

وتضمنت الموازنة زيادة رسوم النظافة بنسبة 10% اعتبارا من مطلع العام المقبل، وهو ما قال عنه الخطيب إنه «الحد الأدنى الذي لا بد منه لضمان استمرار الخدمة». وأكد أن البلدية درست رفع الرسوم بنسبة 25% في البداية، لكنها خفضت النسبة بعد مراجعة أوضاع الأسر ذات الدخل المحدود.

في المقابل، انتقد عضو المجلس نادر الحمدان الموازنة، واصفا إياها بأنها «موازنة الجباية لا موازنة التنمية»، مطالبا بوقف التعاقد مع شركات خارجية لجمع النفايات وإعادة المهمة إلى عمال البلدية. وقال الحمدان إن «كلفة هذه العقود تكفي لتشغيل 60 عاملا على الأقل، وهذا خيار سياسي قبل أن يكون ماليا».

وردا على ذلك، أوضح الخطيب أن العقود الحالية تشمل آليات وشاحنات متخصصة لا تملكها البلدية، وأن إعادة المهمة إلى العمال تحتاج إلى استثمار أولي لا يقل عن 1.2 مليون دينار، وهو ما لا تسمح به الموازنة الحالية.

وتتوزع النفقات الرأسمالية على 14 مشروعا، أبرزها تعبيد 18 كيلومترا من الطرق الداخلية، وإنشاء ساحة عامة في منطقة وادي الرمثا، وتركيب 2400 عمود إنارة تعمل بالطاقة الشمسية. كما خصص مبلغ 310 آلاف دينار لصيانة المسجد الكبير وسوق الخضار المسقوف، وهو مشروع وصفه رئيس البلدية بأنه «ذاكرة المدينة التي لا نريد أن نخسرها».

وتشمل الموازنة أيضا زيادة مخصصات الدعم الاجتماعي بنسبة 15% لتصل إلى 180 ألف دينار، موزعة على 1200 أسرة مسجلة في برنامج الأسر المنتجة، إضافة إلى منح دراسية لـ 40 طالبا وطالبة من أبناء الأسر المتعففة في جامعة الرمثا الأهلية.

وأكد رئيس البلدية أن الموازنة ستخضع لرقابة ربع سنوية من لجنة مالية منبثقة عن المجلس، وأن أي انحراف يتجاوز 10% عن التقديرات سيعرض على المجلس للمساءلة.

مجلس بلدية الرمثا يقر موازنة 2021 بعجز 9.7 ملايين دينار

(الخبر: أحمد الزعبي)

الرمثا – صادق مجلس بلدية الرمثا في جلسة عقدها مساء أمس الاثنين على موازنة البلدية للعام المالي 2021، والتي بلغت قيمتها الإجمالية 34 مليون دينار، بعجز مقداره 6.97 ملايين دينار. وصوت لصالح الموازنة 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع 4 أعضاء عن التصويت.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل الخطيب في كلمة له خلال الجلسة إن العجز المرتفع «ليس نتيجة سوء إدارة، بل انعكاس مباشر لتراجع الإيرادات وارتفاع النفقات الإلزامية»، مشيرا إلى أن البلدية خسرت ما يقارب 2.1 مليون دينار من إيراداتها خلال العام الماضي بسبب جائحة كورونا وتداعياتها على الحركة التجارية.

وأضاف أن النفقات الرأسمالية وحدها تشكل 9.27 ملايين دينار من إجمالي الموازنة، وأن معظمها مخصص لمشاريع البنية التحتية وشبكات الصرف الصحي، مؤكدا أن البلدية «لا تستطيع أن تترك الشوارع تغرق في الشتاء فقط لأن الميزانية لا تحتمل».

وتضمنت الموازنة زيادة رسوم النظافة بنسبة 10% اعتبارا من مطلع العام المقبل، وهو ما قال عنه الخطيب إنه «الحد الأدنى الذي لا بد منه لضمان استمرار الخدمة». وأكد أن البلدية درست رفع الرسوم بنسبة 25% في البداية، لكنها خفضت النسبة بعد مراجعة أوضاع الأسر ذات الدخل المحدود.

في المقابل، انتقد عضو المجلس نادر الحمدان الموازنة، واصفا إياها بأنها «موازنة الجباية لا موازنة التنمية»، مطالبا بوقف التعاقد مع شركات خارجية لجمع النفايات وإعادة المهمة إلى عمال البلدية. وقال الحمدان إن «كلفة هذه العقود تكفي لتشغيل 60 عاملا على الأقل، وهذا خيار سياسي قبل أن يكون ماليا».

وردا على ذلك، أوضح الخطيب أن العقود الحالية تشمل آليات وشاحنات متخصصة لا تملكها البلدية، وأن إعادة المهمة إلى العمال تحتاج إلى استثمار أولي لا يقل عن 1.2 مليون دينار، وهو ما لا تسمح به الموازنة الحالية.

وتتوزع النفقات الرأسمالية على 14 مشروعا، أبرزها تعبيد 18 كيلومترا من الطرق الداخلية، وإنشاء ساحة عامة في منطقة وادي الرمثا، وتركيب 2400 عمود إنارة تعمل بالطاقة الشمسية. كما خصص مبلغ 310 آلاف دينار لصيانة المسجد الكبير وسوق الخضار المسقوف، وهو مشروع وصفه رئيس البلدية بأنه «ذاكرة المدينة التي لا نريد أن نخسرها».

وتشمل الموازنة أيضا زيادة مخصصات الدعم الاجتماعي بنسبة 15% لتصل إلى 180 ألف دينار، موزعة على 1200 أسرة مسجلة في برنامج الأسر المنتجة، إضافة إلى منح دراسية لـ 40 طالبا وطالبة من أبناء الأسر المتعففة في جامعة الرمثا الأهلية. وقال رئيس البلدية إن المشروع «استثمار في الإنسان قبل الحجر»، مؤكدا أن البلدية ستعتمد معايير صارمة في اختيار المقاولين، وأن أي شركة تتأخر عن الموعد المحدد ستتعرض لغرامات مالية.

وأكد الخطيب أن البلدية ستعتمد معايير صارمة في اختيار المقاولين، وأن أي شركة تتأخر عن الموعد المحدد ستتعرض لغرامات مالية. وقال رئيس البلدية إن المشروع «استثمار في الإنسان قبل الحجر»، مؤكدا أن البلدية ستعتمد معايير صارمة في اختيار المقاولين، وأن أي شركة تتأخر عن الموعد المحدد ستتعرض لغرامات مالية.